تقييم كفاءة البنوك التجارية الجزائرية في منح الائتمان دراسة تحليلية للفترة (1989-2009)

د. محمد عبادي
قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية
جامعة البشير الإبراهيمي- برج بوعريريج

ملخص

هدفت الدراسة لتقييم سياسات واستراتيجيات البنوك التجارية في توظيف أموالها، من خلال استعراض ثلاث أنواع من المؤشرات هي معامل المرونة الداخلية للائتمان المصرفي في الاقتصاد، معيار فائض المعروض النقدي للائتمان المصرفي ومعيار معامل الاستقرار النقدي بالنسبة للائتمان المصرفي. تكشف الدراسة عن التذبذب بين الأثر التضخمي والأثر الانكماشي الذي يسببه الائتمان الممنوح من طرف البنوك التجارية الجزائرية على الاقتصاد، مما يعني أن النظام المصرفي الجزائري لم يمارس دوره في إحداث الاستقرار النقدي داخل الاقتصاد.

الكلمات المفاتيح: الائتمان المصرفي، المرونة الداخلية، فائض المعروض النقدي، معامل الاستقرار النقدي.

Résumé

L'étude vise à évaluer les politiques et les stratégies des banques commerciales en vue d'employer leurs fonds, à travers l'analyse de trois types d'indicateurs que sont : le coefficient de l'élasticité interne du crédit bancaire dans l'économie, l'excédent de masse monétaire de crédit, et le coefficient de stabilité monétaire du crédit bancaire. L'étude a révélé une fluctuation entre l'effet inflationniste et déflationniste causée par le crédit octroyé par les banques commerciales sur l'économie algérienne.

Mots clés : Crédit bancaire, l'élasticité interne, excédent de masse monétaire de crédit, coefficient de stabilité monétaire

Abstract

The study aims to evaluate commercial banks policies and strategies according to credits, through a review of three types of indicators: the internal elasticity of bank's credit coefficient, the surplus of money supply of bank's credit, and monetary stability coefficient. The study reveals fluctuations between inflationary and deflationary effect caused by the credit accorded by commercial banks on the Algerian economy.

Keywords: Credit, internal elasticity, surplus of money supply, bank credit, monetary stability coefficient.

تمهيد:

تؤدي البنوك في كل بلد من بلدان العالم دورا حيويا في تنمية النشاطات الاقتصادية على اختلافها، فهي تضطلع بدور حيوي يتمثل في جذب الودائع والعمل على توظيفها في مختلف القطاعات الاقتصادية لتحقيق الأرباح. وتعد القروض والائتمانات أهم التمويلات التي تقدمها المصارف التجارية لدعم التنمية الاقتصادية، حيث يعتبر الائتمان المصرفي أداة حساسة قد تؤدي إلى حدوث أضرار كثيرة بالاقتصاد إذا لم يحسن استخدامه، فالائتمان في حالة انكماشه يؤدي إلى الكساد وفي حالة الإفراط فيه يؤدي إلى زيادة الضغوط التضخمية وهو الموضوع الذي أثار ولا يزال يثير اهتمام الاقتصاديين الذي ألقى الكثير منهم بتبعية عدم الاستقرار الاقتصادي على توفير أو تضييق الائتمان. وتكمن أهمية الدراسة في الفترة الزمنية المختارة (1989-2009)، والتي تميزت بلجوء السلطات العمومية في الجزائر في إطار مسعى تفعيل سوق التمويل عموما، وسوق البنوك خصوصا، إلى إجراءات إصلاحية هامة في القطاع المالي والمصرفي، آخذة في الاعتبار التحولات العميقة التي يشهدها الاقتصاد الوطني والدولي على حد سواء. والهدف الأساسي من وراء ذلك هو تطوير فعالية البنوك وتكييفها مع الواقع الاقتصادي الجديد. فبعد صدور قانون النقد والقرض عرفت تلك المرحلة بعض التحولات، على الأقل من الجانب التنظيمي والتشريعي.

إشكالية الدراسة:

إن الدور الذي تلعبه البنوك عموما والبنوك التجارية الجزائرية من خلال عملية منح الائتمان أدى إلى ضرورة تقييم أداء هذه العملية والسؤال الذي يطرح، **كيف يتم تقييم دور ومساهمة البنوك التجارية في تقديم القروض والائتمان للأفراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة؟**

1- مفهوم الائتمان:

يقصد بالائتمان "التبادل الحالي للبضائع والممتلكات (أو الحقوق فيها) مقابل دفع القيمة المساوية لها، والمتفق عليها في المستقبل"، ويقصد بالائتمان في الدول التي تعتمد التخطيط الشامل لاقتصادياتها بأنه "العلاقات الاقتصادية ذات الشكل النقدي، والتي تحدث عند انتقال القيمة من أشخاص أو مشروعات أو دول معينة إلى آخرين، وذلك لاستخدامها المؤقت وبالسداد الإجباري، ودفع فائدة نظير ذلك"[1].

2-دور الائتمان وأهميته في العمل المصرفي:

يعتبر الائتمان المصرفي مرحلة متقدمة من تطور الوساطة والخدمات المالية والمصرفية. ففي بادئ الأمر نشأت خدمات الصرافة ونقل الأموال والتمويل، ثم تلتها فيما بعد عملية الائتمان التي تستند إلى دراسة أوضاع المقترض والتأكد من وجود الضمانات لقاء الحصول على التمويل. لذلك فإن عملية الائتمان تعبير عن الثقة التي تنشأ بين المقرض والمقترض والتي تدل على توافقه في الرغبة والحاجات بين من تتوفر لديه الأموال ومن يحتاج إليها.

فمزيد من الائتمان يستدعي زيادة في حجم الموارد المتاحة للتوظيف والعكس فإن نمو حجم الموارد، يتطلب بحثا عن فرص جديدة للائتمان له تأثير على سلوك كل من المدينين والدائنين سواء

بواسطة جهاز الفائدة أم عن طريق السياسة إن دور الائتمان مهم في عملية تنمية الاقتصاد الوطني، فتوفير الأموال يدير عجلة الاقتصاد ويؤمن العمالة ويزيد من طاقة الإنتاج والدخل الوطني، ولا شك أن أهدافا بهذه الأهمية والشمول تستدعي اهتماما خاصا أيضا من السلطات النقدية والمالية للرقابة على الائتمان والسهر على حسن توجهه ومساره خوفا من الإفراط فيه في الظروف غير المستقرة، أو قصور عملية الائتمان بالنسبة للقطاعات الرئيسية والإنتاجية، لذلك خطت سياسة الائتمان باهتمام كبير من السلطات النقدية وحددت للمؤسسات المصرفية قواعد وأسس لإتباعها في نطاق التسليف[2].

3-العوامل المؤثرة على قدرة البنك على الإقراض:

إن قدرة البنك على الإقراض ليست بلا نهاية، فهناك الكثير من العوامل التي تؤثر عليها، ومناهجها[3]:

1. حجم الودائع:

لا شك في أن حجم ودائع البنك يعتبر العامل الأساسي المؤثر على قدرة البنك على الإقراض، فكلما كان حجم الودائع أكبر، كلما زادت قدرة البنك على إعطاء قروض أكثر. فالبنك دائما يقرض من الودائع التي لديه، أما رأس مال البنك واحتياطاته فلها وظائف أخرى ولا تستخدم في عمليات الإقراض إلا في بداية عمل البنك.

2. الظروف الاقتصادية العامة:

تؤثر الظروف الاقتصادية على الأوضاع التجارية والائتمانية. فإذا كانت البلاد تمر في حالة كساد اقتصادي فإن البنك يتشدد في عملية منح الائتمانية والعوامل المؤثرة عليها.

الائتمان، بينما في أوقات الرواج قد يسود التفاؤل وبالتالي يلجأ البنك إلى التوسع في منح الائتمان.

3.معدل أسعار الفائدة على القروض وعلى الودائع:

كلما كان الفرق بين معدل أسعار الفائدة على القروض ومعدل أسعار الفائدة على الودائع أكبر كلما كان باستطاعة البنك أن يحقق أرباحا أكثر.

4. أوجه التوظيف الأخرى:

إن معدلات الأرباح التي يحققها البنك من توظيف أمواله في شراء الأسهم والسندات، أو في خصم الكمبيالات، لها تأثير على مقدار ما يخصه البنك من أموال للاستثمار في القروض، فإذا كان الاستثمار في القروض يحقق معدلات أكبر من الأرباح فإن البنك سيتجه بلا شك إلى زيادة حجم الاستثمار في القروض، مع الأخذ بعين الاعتبار الشروط والقيود والمعدلات التي يضعها البنك المركزي في هذا المجال.

5. المنافسة من البنوك الأخرى:

عندما تكون هناك منافسة قوية من البنوك الأخرى، تقل قدرة البنك على رفع مستوى الإقراض لديه.

6. النسب والمعدلات التي يقررها البنك المركزي:

إن معدلات الأرباح التي تحققها عملية الإقراض تغري إدارة البنك عادة على زيادة مستوى الإقراض لديها والتوسع في منح الائتمان، حتى لو كان ذلك على حساب متطلبات السيولة. وحيث أن من أهداف البنك المركزي في أي دولة المحافظة على الاستقرار الاقتصادي والنقدي في الدولة، فإنه يقوم عادة

بتنظيم كمية الائتمان ونوعيته ليتجاوب مع احتياجات التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى أنه يقوم بمراقبة البنوك بما يكفل سلامة وضعها المالي وعدم تعرضها إلى الإعسار أو الإفلاس.

وبناء عليه فإن البنك المركزي يفرض بعض النسب والمعدلات التي يجب على البنوك التجارية تنفيذها والتقيد بها. هذه النسب والمعدلات تنظم قدرة البنك على منح الائتمان.

7. أسعار الخدمات البنكية:

يقوم البنك عادة بتسعير خدماته الائتمانية حسب الحدود القصوى والحدود الدنيا لأسعار الفائدة، حيث تعتمد هذه الأسعار على درجة المنافسة بين البنوك، وحجم الطلب على القروض وغير ذلك من العوامل. وبصفة عامة فإن الأسعار يجب أن تغطي على الأقل كافة التكاليف المصاحبة للعملية الائتمانية كتكلفة الحصول على الأموال والتكاليف الأخرى المتعلقة بمنح القروض.

8. مدى ثبات الودائع:

من المعروف أن الودائع المصرفية تختلف من حيث ثباتها وآجالها، وإن هذا الاختلاف يؤثر على قدرة البنك على الإقراض البنك على الإقراض. فقد يكون بإمكان البنك أن يقرض نسبة عالية من الودائع الآجلة لكنه لن يكون بإمكانه ذلك فيما يتعلق بالودائع الجارية أو ودائع التوفير.

9. مستوى الطلب على القروض:

إن مستوى الطلب على القروض يعتبر من المحددات الأساسية لقدرة البنك على منح الائتمان، فإذا كان لدى البنك حجم كبير من الودائع الممكن إقراضها، وكان مستوى الطلب على القروض قليلا، فإن البنك لن يستطيع إقراض كافة الأموال المخصصة للإقراض لديه. ويتحكم في مستوى الطلب على القروض عوامل عديدة من أهمها الظروف الاقتصادية ومعدل أسعار الفوائد على القروض.

10. طبيعة الإدارة:

من حيث هل هي متحفظة أو متساهلة في منح القروض وطلب الضمانات اللازمة. فقد تجد هنالك إدارة متساهلة وغير متشددة بطلب ضمانات القرض وبالتالي ترتفع عندها نسبة الإقراض، أما الإدارة المتحفظة فقد تتشدد في ضمانات القروض وتخسر فرصة لزيادة مستوى الإقراض ليدها. وهنا يجب التحذير من المخاطر التي تنتج عن التساهل في عملية منح القروض وطلب الضمانات الضرورية.

11. كفاءة وخبرة موظفي البنك:

إن خبرة موظفي البنك مهمة في تأسيس سياسة البنك الإقراضية، فبعض مسؤولي الإقراض يمكن أن تكون لديهم خبرة جيدة في مجال القروض التجارية والبعض الآخر لديهم خبرة في مجال القروض العقارية أو القروض الاستهلاكية. وقد يكون تباطؤ بعض البنوك في دخول مجال معين من القروض ناتجا عن نقص الخبرة لدى موظفيها في هذا المجال من القروض.

4-معايير منح الائتمان:

يمكن تلخيص أهم المعايير التي تعتمدها البنوك التجارية في منح الائتمان في ثلاث مناهج هي:

1.منهج 5C's [4]:

لقد جمع بعض الكتاب الركائز الأساسية لتحليل الائتمان بخمس ركائز يبدأ اسم كل واحد منها بحرف C باللغة الانجليزية ولذلك أطلق عليها اسم منهج الـ 5C's لتحليل الائتمان المطلوب. وقد تمت

الإشارة إلى هذا المنهج في الفصل الرابع. وفيما يلي تفصيلات أكثر عنه: يقوم البنك بتحليل خمسة أشياء عن المقترض جميعها تبدأ بحرف C باللغة الانجليزية وهي: أ-**شخصية المقترض :Character**

والمقصود بها أخلاقياته ومدى التزامه بالعقود ومدى تحليه بالصدق والأمانة والوفاء بالعهود. وهذا يدل على مسموعاته الائتمانية ومن ثم, يعبر عن مدى رغبته في السداد.

ب- رأس مال المقترض Capital:

والمقصود بها إمكانياته وقدراته وملاءته المالية، فكلما زادت أمواله وملاءته المالية كانت مخاطر منحه الائتمان أقل مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

ج- قدرته على إدارة المشروع Capacity:

والمقصود بها مدى طاقاته الفكرية والمعرفية والإدارية والمهنية ومن ثم، مدى قدرته على إدارة المشروع المطلوب تمويله بنجاح، فكلما كانت قدراته وإمكاناته الذهنية والفكرية والمهنية أفضل كانت مخاطر منحه الائتمان أقل مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

د- الضمانات Collateral [5]:

والمقصود بها الضمانات التي يمكن أن يقدمها لقاء الائتمان، فكلما كانت هذه الضمانات ذات قيمة ومواصفاتها ملائمة لمتطلبات الأمان في البنك كانت مخاطر منحه الائتمان أقل مع ثبات العوامل الأخرى. وقد يكون الضمان شخصا ذا كفاءة مالية وسمعة مؤهلة لكي تعتمد عليه إدارة الائتمان في ضمان تسديد الائتمان. كما ويمكن أن يكون الضمان مملوكا لشخص آخر وافق أن يكون ضامنا للعميل.

هـ- الظروف المحيطة بالمشروع وبطالب الائتمان Condition[6]: والمقصود بها ظروف البلد الاقتصادية والسياسية التي تنعكس أثارها الايجابية أو السلبية على قدرة طالب الائتمان على السداد ومن ثم, على مخاطر منحه الائتمان. وعموما، كلما كانت الظروف مواتية وايجابية كانت مخاطر منحه للائتمان أقل مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

2. منهج:5P's [7]:

يكاد منهج الـ 5P's لتحليل الائتمان يتطابق في عناصره مع منهج 5C's وإن اختلفت التسميات باللغة الإنجليزية, فبدلا من استعمال عناصر تبدأ بحرفC يتم استعمال عناصر تبدأ أسماؤها بحرف P وهي كما يلي:

أ- شخصية المقترض Personality:

ولا جديد يضاف هنا على ما تم ذكره عنها في منهج الـ 5Cs

ب- الغرض Purpose:

والمقصود به الغرض من أخذ القرض: هل هو استثماري (أي المشاريع طويلة الأمد) أم تجاري (أي لتمويل رأس المال العامل) أم استهلاكي. ومن الطبيعي أن لكل أمر من هذه الأمور مخاطره الخاصة وعلى البنك تجنبها بالوقاية من مخاطرها أو تخفيضها. ومن الطبيعي أن يرفض البنك منح الائتمان لأغراض لا تتضمنها سياسته الائتمانية ويضمن ذلك (السلعة أو الخدمة) التي سيؤخذ القرض لتمويل إنتاجها. ومن الطبيعي، أيضا، أن يتم تحليل مخاطر المنتج (السلعة أو الخدمة) وطرق الوقاية منها.

ج- القدرة على السداد Payment والرغبة فيه:

أي قدرة المقترض على الوفاء من خلال تحليل تدفقاته النقدية الداخلة من حيث المقدار والمواعيد ومنها الدفعات والرهن وفك الرهن ونقل الملكية وما إذا كان التمويل من نوع التأجير التمويلي وما إلى ذلك من إجراءات ضرورية بحيث تكون متماشية مع القوانين والأنظمة المعمول بها ومقارنتها بتدفقاته النقدية إلى الخارج من حيث المقادير والتواريخ لأن ذلك يعطي فكرة واضحة عن احتمال تعرضه للعسر المالي ومن ثم، قدرته على السداد في المواعيد المتفق عليها، خاصة إذا كانت التدفقات إلى الخارج أكبر من التدفقات إلى الداخل في موعد السداد.

د- الحماية Protection:

والمقصود بها حماية مصالح البنك وحقوقه المتعلقة بالائتمان المطلوب إذا تم منحه. ويدخل في هذا المجال الضمانات المقدمة ومدى ملاءمتها للائتمان المطلوب ومخاطرها المتوقعة.

هـ- التوقعات المستقبلية Prospects:

ذات العلاقة بمدى نجاح المقترض في أعماله.

3. منهج PRISM:

وهو النظرة الحديثة لمكونات التحليل الائتماني وعناصره من وجهة نظر المصرف مانح الائتمان. ويعتبر أحدث ما توصلت إليه الصناعة المصرفية في التحليل الائتماني، وبعكس هذا المنهج جوانب القوة والضعف في العميل، ويتم من خلالها الموازنة بين المخاطر الائتمانية والقدرة على السداد [8].

وفيما يلي عرض لهذه المعايير[9]:

أ- التصوير الواضح Perspective:

لما سيكون عليه المشروع بعد حصوله على الائتمان ومن ثم، إحاطة البنك بمخاطر منح الائتمان له والعوائد المتوقعة من منحه والمخاطر الناتجة عن ذلك مما يدعو البنك إلى تحليل أوضاع المقترض واستراتيجيات التشغيل والتمويل عنده مما يساعد البنك على تصور أوضاع ذلك المقترض بوضوح.

ب- القدرة على السداد Repayment: (وقد سبق الحديث عنها)

ج- الغاية من الاقتراض Intention:

ويجب أن لا تخرج عن مضامين السياسة الائتمانية المعمول بها في البنك.

د- الضمانات Safeguards:

التي ستقدم للبنك ويجب أن لا تخرج عن مضمون السياسة الائتمانية المعمول بها في البنك.

هـ- الإدارة Management:

أي تحليل الأساليب والإجراءات والسياسات الإدارية لطالب الائتمان بالإضافة إلى تحديد كيفية الاستفادة من مبلغ القرض بالإضافة إلى معلومات عن شخصيات رجال الإدارة المهمين مثل رؤساء الأقسام والدوائر ومتخذي القرار المهمين المحددة وظائفهم في الهيكل التنظيمي لمشروع طالب الائتمان.

- معايير تقييم كفاءة البنوك في منح الائتمان:

المؤشر الأول: معامل المرونة الداخلية للائتمان المصرفي في الاقتصاد

تشير النظرية الاقتصادية إلى وجود علاقة طردية بين الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية والناتج المحلي الإجمالي (GDP)، فإذا لم تتسق العلاقة فقد يكون ذلك مؤشرا على نقص فاعلية ودور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية، لذلك فإن المنطق يقتضي أن يكون حجم هذا

الائتمان بمستوى لا يخلق ضغوطا تضخمية أو انكماشية داخل الاقتصاد الوطني، ويمكن التعرف على ذلك من خلال حساب العلاقة بين التغير النسبي في إجمالي الائتمان المصرفي والتغير النسبي في الناتج المحلي الإجمالي وهي العلاقة التي يشار إليها بما يسمى بالمرونة الداخلية والتي تأخذ الصيغة التالية[10]:

معامل المرونة الداخلية =

$$\frac{\Delta \text{ الائتمان المصرفي}}{\text{الائتمان المصرفي}} \div \frac{\Delta \text{ الناتج المحلي الإجمالي}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}}$$

والمنطق الاقتصادي يشير إلى أن يكون معامل المرونة مساويا إلى الواحد الصحيح لتعادل الزيادة في حجم الائتمان مع الزيادة في الناتج المحلي، أما إذا كان المعامل يزيد أو يقل عن الواحد الصحيح فانه يعتبر مؤشرا عن

وجود حالات تضخمية أو انكماشية حادة أو ضعيفة حسب بعد أو قرب المعامل عن الواحد. ومرجع ذلك يعود إلى أن التوسع في حجم الائتمان المصرفي يؤدي أساسا إلى زيادة في المعروض النقدي داخل الاقتصاد. فإذا لم يتسق ذلك التوسع مع توسع مماثل في حجم النشاط الاقتصادي فإن ذلك يؤدي إلى ضغوط تضخمية تنعكس بآثار سلبية على معدلات النمو الاقتصادي وأهداف التنمية.

في حين تحصل نتائج معاكسة فيما لو انكمش الائتمان المصرفي وبشكل لا يتناسق والنشاط الاقتصادي، مما يعني أن سياسات واستراتيجيات البنوك التجارية بشأن استخدام أموالها تحكمها العلاقة بين ما يجب أن تقدمه هذه البنوك وما تخلقه هذه القروض والائتمانات من معروض نقدي إضافي للاقتصاد.

مع الإشارة إلى أن العلاقة بين الائتمان المصرفي والنشاط الاقتصادي معبرا عنه بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، إنما تتوقف أيضا على البنيان الاقتصادي والمالي للدولة وعلى المكان الذي يحتله النظام المصرفي في النشاط الاقتصادي وعلى طبيعة وحجم السوق النقدية وسوق رأس المال .

وبالتطبيق على الاقتصاد الجزائري، فإن الجدول رقم (1) يوضح معامل المرونة الداخلية للائتمان المصرفي خلال الفترة (1989-2009)، حيث تم من خلاله إظهار مراحل احتساب معامل المرونة الداخلية.

يظهر من الجدول أن معامل المرونة الداخلية للائتمان المصرفي قد تعرض خلال الفترة (1989-2009) لتذبذب وقد أسفر هذا التذبذب عن تقلبات سواء بالارتفاع أو الانخفاض. حيث أن معامل المرونة الداخلية كان أصغر من (1) للفترة (1989- 1992)، (1995-1996) وكذلك خلال السنتين 2000 و 2003 ما يعبر عن حالات انكماش ظاهر، بلغت حدتها سنة 1994 أين قاربت الصفر وبلغت ما قيمته (0.08) خلال بداية تطبيق برنامج التعديل الهيكلي وتحرير أسعار الفائدة المدينة. في حين أن باقي فترة الدراسة تميزت بمعامل مرونة داخلية يتجاوز (1) على غرار الفترة (1997-1999)، (2001-2002) والفترة (2004-2009) مما يشير إلى ضغط تضخمي سببه التجاوز الكبير لحجم الائتمان المقدم من البنوك التجارية الجزائرية مع الناتج المحلي الإجمالي لاعتماد الدولة أسلوب التمويل التضخمي لكي تغطي

نفقات النشاط التنموي خلال هذه الفترات، في حين بلغ معامل المرونة الداخلية أوجه سنة 2009 بمقدار (42.55)، حيث انخفض خلالها الناتج المحلي الإجمالي في حين ارتفع حجم الائتمان المصرفي بأكثر من الضعف.

وبالتالي فإن الدلالة التي تعكسها معاملات المرونة الداخلية للائتمان المصرفي إنما تعبر عن التناسب غير العادي وغير المنظم في غالب الأحيان فيما بين الائتمان المصرفي والنشاط الاقتصادي، ويشير ذلك أن النظام المصرفي ومن خلال سياسته الائتمانية قد ساهم إلى حد كبير في إحداث فجوات تضخمية في أغلب الفترة المغطاة (12 سنة من 21 سنة).

وعليه يمكن القول بأن السياسة الائتمانية للمصارف التجارية كانت متذبذبة بين المرونة والتشدد مما جعل دور البنوك التجارية كانت متذبذبة بين المرونة والتشدد مما جعل دورها غير متناسب مع التغيرات الحقيقية في النشاط الجاري.

جدول رقم (1)

معامل المرونة الداخلية للائتمان المصرفي في الاقتصاد الجزائري

الوحدة :مليار دج

السنوات	$\frac{\Delta \text{الائتمان}}{\text{الائتمان}}$	$\frac{\Delta \text{الناتج}}{\text{الناتج}}$	معامل المرونة الداخلية
1988			
1989	10.48	21.12	**0.50**
1990	13.63	31.30	**0.44**
1991	15.51	51.94	**0.30**
1992	15.42	24.12	**0.64**
1993	18.41	11.24	**1.64**
1994	2.34	27.92	**0.08**
1995	27.29	33.46	**0.82**
1996	9.85	29.11	**0.34**
1997	8.94	8.18	**1.09**
1998	9.18	1.81	**5.07**
1999	26.66	14.40	**1.85**
2000	-21.43	27.34	**-0.78**
2001	31.51	3.33	**9.46**
2002	11.53	6.70	**1.72**
2003	-4.05	15.80	**-0.26**
2004	-18.84	16.38	**-1.15**
2005	-58.32	22.40	**-2.60**
2006	-43.89	13.51	**-3.25**
2007	-212.33	10.55	**-20.12**
2008	300.97	17.35	**-17.34**
2009	-320.00	-7.52	**-42.55**

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على إحصاءات البنك الدولي
www.albankaldawli.org

المؤشر الثاني : معيار فائض المعروض النقدي للائتمان المصرفي

يتم استخدام معيار فائض المعروض النقدي في تقدير الوقوع في حالة التضخم النقدي بسبب الائتمان المصرفي ويعبر عن هذا المعيار بالمعادلة التالية [11]:

$$\text{التضخم النقدي} = \Delta \text{ الائتمان المصرفي} - \frac{\text{الائتمان المصرفي}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \times \Delta \text{ الناتج المحلي الإجمالي}$$

حيث تمثل نسبة الائتمان المصرفي إلى الناتج المحلي الإجمالي الطلب على الائتمان المصرفي (الكسر الذي في المعادلة) نصيب الوحدة المنتجة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من الائتمان المصرفي .

وتعكس الزيادة في المعروض النقدي الذي تحدثه المصارف التجارية بسبب ما تقدمه من قروض وائتمانات للأفراد والقطاعات المختلفة، مقدار الزيادة في حدّة الضغوط التضخمية للاقتصاد، حيث يشير الانخفاض في هذا المعيار إلى عكس ذلك تماما. ويبين الجدول رقم (2) فائض المعروض النقدي للائتمان المصرفي في الجزائر خلال الفترة (1989-2009).

جدول رقم (2)

فائض المعروض النقدي للائتمان المصرفي في الجزائر

الوحدة :مليار دج

السنة	قيمة التغير في الائتمان المصرفي (1)	التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (2)	الطلب على الائتمان المصرفي (3)	4=(3) x (2)	التضخم الائتماني فائض المعروض النقدي (4) -(1)
1988			-		
1989	36.40	73.80	383.64	28 313	-28 276
1990	52.29	132.50	435.93	57 761	-57 708
1991	67.62	288.70	503.55	145 376	-145 308
1992	77.66	203.70	581.21	118 393	-118 316
1993	107.03	117.80	688.24	81 075	-80 968
1994	16.14	325.50	704.38	229 275	-229 259
1995	192.20	499.10	896.58	447 482	-447 289
1996	88.32	579.40	984.90	570 652	-570 563
1997	88.01	210.20	1 072.91	225 526	-225 438
1998	98.47	50.30	1 171.38	58 920	-58 822
1999	312.34	407.70	1 483.72	604 913	-604 600
2000	-317.96	885.30	1 165.76	1 032 047	-1 032 365
2001	367.28	137.30	1 533.04	210 486	-210 119
2002	176.69	285.30	1 709.73	487 786	-487 609
2003	-69.16	718.20	1 640.57	1 178 257	-1 178 327

2004	-309.15	862.40	1 331.42	1 148 217	-1 148 526
2005	-776.53	1 372.30	554.89	761 477	-762 253
2006	-243.54	1 013.00	311.36	315 403	-315 646
2007	-661.10	898.10	-349.75	-314 106	313 445
2008	-1 052.62	1 632.90	-1 402.36	-2 289 914	2 288 861
2009	4 487.56	-830.50	3 085.20	-2 562 255	2 566 743.04

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على إحصاءات البنك الدولي
www.albankaldawli.org

حيث أن قيمة الانكماش النقدي الذي أحدثه الائتمان المصرفي في الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة تميز بالقيم السلبية من بداية الفترة المدروسة 1989 إلى غاية سنة 2007، تباينت هذه القيمة السلبية بالانخفاض والارتفاع، لتخفض أو تزيد من حدة الضغوط الانكماشية التي يحدثها الائتمان، حيث بلغت حدتها سنة 2003 بقيمة (178 1 - 327 مليار دج).

في حين يلاحظ من الجدول أن هناك فائضا في المعروض النقدي أحدثته البنوك التجارية من خلال ما قدمته من ائتمان، ساهم في زيادة الضغوط التضخمية بلغت أشدها في السنوات الأخيرة، حيث بدأ فائض المعروض النقدي في التزايد في السنوات الأخيرة ليبلغ أقصى قيمة موجبة له سنة 2009 بقيمة (2 566 743.04) مليار دج.

المؤشر الثالث : معيار معامل الاستقرار النقدي بالنسبة للائتمان المصرفي

يعرف هذا المعيار بالمنهج النقدي لصندوق النقد الدولي لإيضاح ظاهرة التضخم واختلاف التوازن المالي بسبب الائتمان المصرفي المقدم في الاقتصاديات النامية بشكل خاص. ويعبر عن هذا المعيار بالشكل التالي[12]:

معامل الاستقرار النقدي=

نسبة التغير في الائتمان المصرفي

نسبة التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

ومحتوى هذا المعيار هو أن معدل الزيادة في حجم الائتمان المصرفي خلال فترة زمنية معينة بمقدار يفوق معدل الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة الزمنية يؤدي إلى حدوث اختلال بين تيار العرض الحقيقي من السلع والخدمات أو بين الطلب الكلي والعرض الكلي فيحدث التضخم، وذلك بسبب الضغط على الأسعار نحو التزايد، لذلك فالتوازن العام في الاقتصاد يتطلب تحقيق التوافق بين النوعين من التدفقات حجما ونوعا مع الأخذ بعين الاعتبار الهيكل الاقتصادي والمالي للدولة وطبيعة السوق النقدية وسوق رأس المال ومكانة النظام المصرفي في الهيكل المالي للاقتصاد [13].

ويتم تقييم الائتمان المصرفي وفق هذا المعيار على غرار معيار المرونة الداخلية للاقتصاد، حيث يجب أن تكون قيمته مساوية إلى الواحد الصحيح في حالة الاستقرار النقدي نظرا لتوازن العلاقة بين الائتمان المصرفي والناتج المحلي الحقيقي، أما في حالة الزيادة أو النقصان عن الواحد فإن ذلك دليل على وجود حالات تضخم أو انكماش تختلف حدة قوتها أو ضعفها بابتعادها أو قربها عن الواحد الصحيح.

ويبين الجدول رقم (3) معامل الاستقرار النقدي بالنسبة للائتمان المصرفي الجزائري خلال الفترة (1989–2009). حيث يظهر من الجدول أن هذه الفترة تميزت بحالة عدم استقرار نقدي في صورة تضخم في نصف فترة الدراسة سنواتها (11 سنة)، حيث كان معامل الاستقرار النقدي أعلى من الواحد الصحيح وبلغ التضخم معدلات عالية في سنة 1990، 2001، حيث بلغ أقصى قيمة له سنة 2008. في حين ظهر الانكماش في 10 سنوات بلغ أدناها سنة 2003 التي قدر خلالها معامل الاستقرار النقدي بقيمة (–0.59). ويلاحظ أن الاقتصاد الجزائري اقترب من حالة الاستقرار النقدي سنة 1998 حيث بلغ معامل الاستقرار النقدي قيمة (1.80)، حيث لم يتسبب الائتمان المصرفي المقدم من طرف البنوك التجارية في نوبات تضخمية أو انكماشية شديدة إلاّ في السنوات الأخيرة من فترة الدراسة

جدول رقم (3)

الاستقرار النقدي للائتمان المصرفي في الجزائر

السنة	نسبة التغير في الائتمان المصرفي (%)	نسبة التغير في إجمالي الناتج المحلي (%)	معامل الاستقرار النقدي
1989	10.48	4.40	2.38
1990	13.63	0.80	17.04
1991	15.51	-1.20	-12.93
1992	15.42	1.80	8.57
1993	18.41	-2.10	-8.77
1994	2.34	-0.90	-2.61
1995	27.29	3.80	7.18
1996	9.85	4.10	2.40
1997	8.94	1.10	8.12
1998	9.18	5.10	1.80
1999	26.66	3.20	8.33
2000	-21.43	2.20	-9.74
2001	31.51	2.60	12.12
2002	11.53	4.70	2.45
2003	-4.05	6.90	-0.59
2004	-18.84	5.20	-3.62
2005	-58.32	5.10	-11.44
2006	-43.89	2.00	-21.94
2007	-212.33	3.00	-70.78
2008	300.97	2.40	125.40
2009	-320.00	2.10	-152.38

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على إحصاءات البنك الدولي
www.albankaldawli.org

الخاتمـة

يعرض البحث ثلاثة من المعايير التحليلية لتقييم كفاءة النظام المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر، وقد أسفرت عملية التقييم هذه إلى النتائج التالية:

1 -تتفق المؤشرات الثلاثة للتقييم أن الائتمان المصرفي تسبب في حدوث انكماش اقتصادي خلال أربع سنوات من فترة الدراسة هي 1991، 1994، 2000 وسنة 2003.

2 -تتفق المؤشرات الثلاثة للتقييم أن الائتمان المصرفي تسبب في حدوث تضخم اقتصادي خلال سنة 2008.

3 -اتضح من خلال تقييم المعيار الثالث أن نسبة التغير في الائتمان المصرفي كانت أكبر من نسبة التغير في الناتج المحلي الحقيقي (النمو الاقتصادي)، وهذا يدل على أنه لا توجد علاقة واضحة جدا بين تزايد الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي.

وتؤكد النتائج المتوصل إليها وفق معايير التقييم على أن السياسة الائتمانية للنظام المصرفي الجزائري جعلت الائتمان المصرفي لم تتناسق والتغيرات في النشاط الاقتصادي، وهذا يعني أن النظام المصرفي الجزائري لم يمارس دوره في إحداث الاستقرار النقدي داخل الاقتصاد الوطني بل ساعد في إحداث حالات عدم الاستقرار.

الهوامش:

1 -فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك (مدخل كمي واستراتيجي معاصر)، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2006، ص 123.

2 -عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 1999، ص 38.

3 -المرجع نفسه، ص- ص 204- 208.

4 -زياد رمضان، محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر،الأردن، 2006، ص ص 224-225.

5 -حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 148.

6 -زياد رمضان، محفوظ جودة، مرجع سابق، ص 225.

7 -المرجع نفسه، ص ص 225- 226.

8 -حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص155.

9 -زياد رمضان، محفوظ جودة، مرجع سابق، ص ص 226-227.

10 -حمزة محمود الزبيدي، إدارة المصارف – إستراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان-، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 276.

11 -المرجع نفسه، ص 280.

12 -المرجع نفسه، ص 281.

13 -المرجع نفسه، ص 283.